الموضوعات الحجاجية الكبرى في المغرب

محمد الولي

"إن الفضيلة والإنسان الفاضل هما مقياس كل شيء (1).
"كل ما على سطح الأرض وما في باطنها من ذهب لايستحق أن يوازن بالفضيلة" (2).

يبدو أننا نعيش في المغرب في السنين الأخيرة ازدهاراً غير مسبوق للخطاب الإيديولوجي. سَمِّ أيضاً هذه الخطابة حجاجاً أو تواصلاً أو سجالاً أو حواراً، فلأمر عندي هنا سيان. وفي كل الأحوال يتعلق الأمر بالتوسل بالخطابة أي بنصوص لغوية موجهة لأجل إقناع متلق ما وتعديل سلوكه بصدد موضوعات تهم الدولة وتوجهاتها. هو هذا قصدي بالخطاب السياسي. واللافت أن الخطابة في نشأتها الأولى كانت سياسية بالكامل، وكانت أيضاً وليدة المؤسسات الديموقراطية. إن الأنظمة الانغلاقية لا تسمح بازدهار الخطابة وبالخصوص الخطابة السياسية. إذ إن الأنظمة الانغلاقية أو الديكتاتورية تعتبر نفسها هي وحدها مصدر الحقيقة، وليس على الآخرين إلا تطبيق التعليمات والامتثال للأوامر.

إن الخطاب السياسي وغيره يقتضي ذاتين متحدثتين على الأقل. ويرتقي الخطاب السياسي وغيره بقدر ما تتمتع الذاتان باستقلال في الرأي أو الاختيار. أي إننا في الخطاب نكون أمام عدة اختيارات يفرض الواقع أن نأخذ بواحد منهما لأجل تطبيقه. إلا أن هذه الاختيار هو بالضرورة اختيار في الأمور الإنسانية. إننا لا نتحول ولا نتخاطب في الأمور ذات الأرومة الطبيعية أو الفزيقية أو الرياضية. بل نتحاور بشأن الأمور الإنسانية، من قبيل أي الأنظمة السياسية أجدى للتجمعات البشرية؟ الديموقراطية؟ أم الديكتاتورية؟ أم الاشتراكية ؟ الخ. ما الأفضل بالنسبة إلى الدولة؟ الإنفاق على التعليم؟ أم على الصحة؟ أم على الفلاحة؟ أم على التقدم العلمي؟ أم عليها جميعا ؟ الخ. وحتى يكون التخاطب تخاطباً حقاً ينبغي ألا يكون الاختيار الذي يفوز بالانتقاء من اختيارات أخرى بديهياً عند الجميع وفي كل الحالات والأزمنة والأمكنة. هذه الحالة للاختيار التي تميز الخطاب السياسي تعتبر إلى جانب الخطاب العلمي البرهاني أو التجريبي من الملامح الإنسانية. يقول بْيِيرْ أُوبِينْك Pierre Aubenque : "إننا

لا نتحاور بصدد أي شيء، ولكننا نتفاوض بصدد تلك الأشياء التي تتعلق بنا". أو لا نتحاور إلا بصدد "كل ما هو فعل إنساني" (3).

وهذا الارتباط بما هو إنساني يدخل في عالم المحتمل. إلا أن المحتمل لا يعني انفتاح الخطاب على كل المحتملات حيث تتساوى كلها من جهة القبول، بل إن الاحتمالات في هذا المجال منها ما هو راجح في "سياق" ما ولا يكون راجحاً في سياق آخر. وهذا الترجيح هو الذي يبعد اختياراتنا عن الصدفة العمياء حيث لا دور للإنسان في اختيارها، ويبعده أيضاً عن الضرورة العلمية، إذ هنا أيضاً لا دور للذات الإنسانية. إن كون 2:8 = 4:16 لا علاقة لها بالاختيارات الإنسانية. إن النتيجة مفروضة على سبيل الضرورة المنطقية. وهي حقيقة ثابتة وخالدة. في حين أن الحق في الإجهاض لا يدخل في هذا الإطار. إن هناك على الأقل اختيارين. ولكن لا يمكن أن نصف أي واحد منها بالضرورة المنطقية. ومن هذا القبيل أيضاً هل نصرف ميزانية التعليم على محو الأمية؟ أم أننا نصرفها على إقامة مختبرات علمية متطورة؟ أم نوزعها بالتساوي على الإثنين؟ لا نستطيع أن ندعي أن أي واحد من الأجوبة يمكن أن ينال هو وحده القبول ويتم إقصاء الاختيارات الأخرى.

أعتقد أن هذه الاحتمالية هي التي جعلت أفلاطون يتخذ من هذا الموضوع موقفين: ففي الحالة الأولى تنكر لهذا المجال أي للخطابة لأنها يمكن أن تكون ضارة بالاختيارات المرجحة لأسباب لها علاقة بمصلحة الناس. يقول أفلاطون على لسان سقراط:

"حينما نجمع المواطنين لأجل اختيار أطباء، وصانعي السفن، أو أية مهنة أخرى، فهل سبق في يوم من الأيام أن التمسنا من الخطيب إبداء رأيه في الموضوع؟ لا، إذ من البديهي أنه ينبغي، في كل حالة، اختيار الاختصاصي الأفضل" (4).

هو هذا مجال الخطاب السياسي، بل أي خطاب. إنه مجال المحتمل وما تعلق بالذات الإنسانية والتخطيط للمستقبل والأكثر من هذا ما يتغذي من الرأي croyance لا المعرفة savoir . وإن اعتماد الخطاب على الرأي لا المعرفة، يعني بالأساس أن مجازفته في الكثير من الأحيان في خوض مجالات العلم أي المعرفة تكون له نتائج وخيمة على العلم والخطابة معاً. وهذا المجال يفسح المجال للذات وما هو غير عقلي فيها على حساب الموضوعية والتجربة والبرهنة. وفي هذا تكمن خطورتها. ولكون الخطاب السياسي يعتمد الرأي لا المعرفة فإن العامة تجد فيه مجالاً لإظهار براعتها التي يمكن أن تبز براعة العلماء والمختصين. هو هذا واحد من مخاطرها. إن أبواب الدخول إلى مجالاتها مفتوحة أمام الجميع. وهذا

الاعتبار هو الذي جعل أفلاطون يتنكر لها إذ إنها تمثل سلاحاً فتاكاً في يد العامة. لهذا حرمها في كتابه جُورْجْيَاسْ Gorgias.

إلا أن أرسطو لم يعتبر خطابةً إلا تلك التي تستخدم استخداماً سياسياً؛ أما غيرها فقد وضع لها تسمية مختلفة يمكن أن يكون الجدل هو التسمية المقترحة في كتابه **التوبيقا** Les topiques. إن الخطابة القضائية مختصة في محاكمة نصابي المال العام أو المصالح الوطنية الكبرى، والاستشارية هي التشاور بصدد المشاريع المستقبلية للحاضرة أو الدولة، والاحتفالية هي الاحتفال بالأبطال القوميين والمناسبات الوطنية الكبرى. لا مجال هنا إذن إلا لما هو سياسي. إلا أن أرسطو الذي ألحق الخطابة باعتبارها خادمة للأغراض السياسية لم يفعل ذلك بطريقة عشوائية بل وضع لهذا الارتباط شروطاً تنقذ كل واحدة من الممارستين. إن أرسطو يعتبر الحاضرة تجمعاً بشرياً يسعى إلى إسعاد الناس، كل الناس لا الفرد أو الفئات. وهذا هو الذي يعتبره الفضيلة الأسمى أو الأرقى. ولا يمكن أن يسعى في هذا الاتجاه إلا الإنسان الفاضل فضيلة تسمو على كل الفضائل. هناك إذن وازع أخلاقي ينير لنا السبيل التي ينبغي أن نسلكها. وهذا التمييز بين المصلحة الفردية الضيقة والجماعية والاسترشاد بالأخلاق هي بعض مما يميز البشر عن العجماوات. يقول أرسطو :

"حتى حينما يتطابق خير فرد مع خير الحاضرة، فالظاهر أن الأهم والأكثر اتفاقاً مع الغايات الحقيقية هو العمل والحفاظ على خير الحاضرة. إن الخير يكون مرغوباً حقاً حينما يخص فرداً مفرداً؛ إلا أن خصيصته تكون أجمل وأقدس حينما يشمل شعباً كاملاً وحواضر كاملة" (5).

وعلم السياسة هو وسيلة تحقيق هذا المجتمع الفاضل، لا أي مجتمع. السياسة ذات طابع عملي لا تأملي، من هنا فهي تتعارض مع الفلسفة، وهي تتقاطع مع الأخلاق لأنها تسعى إلى غايات نبيلة هي سعادة كل الناس، وهي تتقاطع مع الخطابة التي هي بالضرورة سياسية، لأنها تضع وسائلها الخطابية في خدمة الأغراض السياسية الفاضلة. يقول أرسطو:

"هناك شيء يبدو بديهياً، وهو أن الخير يتبع العلم الأسمى العلم الأهم من كل العلوم. وهذا العلم لهو علم السياسة. وهو العلم الذي يعين العلوم الضرورية لقيام الحواضر ما هي العلوم التي ينبغي للمواطنين تعلمها وبأي قدر ينبغي التمكن منها. ويمكن أن نلاحظ من الجهة الأخرى أن العلوم الأشرف خاضعة للسياسة، وأقصد بهذا علوم الاستراتيجية والإدارة والخطابة" (6).

وإذا كان أرسطو يلحق الخطابة بالسياسة ويجعلها خادمتها فلأنه يريدها خادمة للغايات الأخلاقية التي هي تحقيق مجتمع فاضل. هنا لا يربط أرسطو الخطابة بالسياسة وحسب بل يربطها

بالأخلاق. لم يكن أرسطو يعيد الاعتبار هنا للخطابة وحسب بل يعيد الاعتبار للأخلاق التي ينبغي أن تكون نبراس ممارساتنا السياسية، كما ينبغي أن نجعل المصالح الجماعية فوق كل مصلحة. وهذا هو الذي يميز البشرية الحقيقية عن العجماوات.

يبدو أن هذا الفوران الخطابي في المغرب مواكب في مغرب اليوم لما يدعى "التحولات الديموقراطية". وبغض النظر عن هذه الديموقراطية، فإن الملحوظ مع ذلك أن فجوة من الحرية قد أصبحت متاحة اليوم. وتسمح تلك الفجوة بتدبير الخطاب والحجاج بشيء من الحرية. إن مجموعة من المواضيع التي لم يكن المناخ السياسي يسمح بتداولها قد أصبحت اليوم متداولة. مثال ذلك كشف النقاب عن معاناة الاعتقال السياسي في المرحلة الممتدة من الاستقلال إلى عهد "الديموقراطية"، الخوض في التصفيات السياسية الجسدية، وعلى رأسها تصفية المهدي بن بركة، المسألة الأمازيغية، مدونة الأحوال الشخصية وما يتعلق بمعاناة النساء والعنف المسلط عليهن، مسألة التعامل مع الأملاك العامة المعرضة للنهب.

هذه هي الخاصية الأساسية لهذه الديموقراطية. إنه "الحق" في تناول الكلمة، لا في تناول الحقوق، لا الحق في استرجاع المال العام المسروق، وهو كثير جداً، لا الحق في المساواة بين الرجل والمرأة، لا الحق في المساواة التامة بين الناس مساواة حقيقية، لا الحق في مراقبة تصريف الميزانيات، لا الحق في الإشراف على توزيع المناصب على ذوي الكفاءات. وهذه الموضوعات كلها موضوعات سياسية ساخنة.

إن المثير للانتباه أن أغلب الخطباء السياسيين قلما عينوا بدقة مخططاتهم المستقبلية نادراً ما كانت ممارساتهم منسجمة مع الأخلاق بل الأدهى أن تنظيمات بنت سمعتها على الأخلاق السياسية هي الآن غارقة حتى الأذقان في مستنقع الفضائح الأخلاقية. وهذا هو الذي يفقد خطابتهم، في عين الشعب، كل مصداقية.

والمقرف هو أن الأحزاب التي تدعو نفسها ديموقراطية لها تورطات تفوق في بعض الأحيان تورطات الأحزاب التي تعد حية إلا بسبب تغذيتها بالمال العام. هي هذه الديموقراطية المغربية. إنها ديموقراطية الخطابة. إنها رياضة لفظية ذهنية بدون أفق إصلاحي للمجتمع. إنها ديموقراطية خطابية وليست ديموقراطية الحقوق والواجبات والمساواة التامة بين الناس والمحاسبة والعقاب واسترجاع المسروقات والمهدورات والتعويض. إنها البديل اللفظي للعنف. إن المتخاطبين لا يتحاورون لأجل تعيين السبل الأنجع لتحقيق سعادة الشعب، إنهم لا يتخاطبون إلا لأجل تلطيخ الطرف الآخر، وربما أمكن

القول: إن كل واحد من الطرفين يحاول إيهام الطرف الآخر بأن وسائله لا تؤدي إلا إلى الخراب، حتى في الأحوال التي يكون في هذا الطرف على حق. إن كل واحد من الطرفين يرسم الصورة التي يريد للطرف الآخر. لنتذكر جيداً كيف أن صحيفة "الأحداث المغربية" في حملتها ضد إسلاميي "العدالة والتنمية" زمن الإعداد للانتخابات التشريعية السابقة حاولت وضع صورة "غير واقعية" لخصومهم عبر اتهامهم بفتح حسابات بنكية غير مراقبة "لفائدة الشعب الفلسطيني". والواقع أن الغاية المقصودة هنا ومراعاة للسياق السياسي العام هي أخطر من التصريحات. لقد جاءت هذه التهمة في سياق وضع الدولة التوتاليتارية الأمريكية يدها على كل الحسابات البنكية التي تزعم أنها تمول الإرهاب. وبما أن إسلاميي المغرب يساعدون جهات فلسطينية، فإن هذه الجهات يمكن أن تكون "حماس" أو "الجهاد الإسلامي"، المتهمين من قبل أمريكا باعتبارهما تنظيمين إرهابيين. وتبعاً لهذا يمكن بسهولة إلصاق نفس التهمة بكل مؤازريهم. القصد هو كشف الإسلاميين أمام أمريكا وتلطيخهم بأي ثمن. جعل الآلة الانتخابية تلتزم الحذر الكافي إزاء هؤلاء. والغريب أن الخطاب التلطيخي لا يؤتي أكله المنشود، بل ربما أثمر نقيض ما يخطط له. وهكذا ففي الوقت الذي سعت فيه "الأحداث" وما يناظرها إلى إثبات التهمة كانت صورة "العدالة والتنمية" تكتسب في عين الشعب أزهى الألوان، إذ تأكد الآن بأقلام الخصوم أن هؤلاء الإسلاميين يساعدون حقاً الفلسطينين المقاومين للصهيونية. ولهذا نفهم أن الإسلاميين كانوا، فيما يتعلق بتدبير الخطابة، أذكى من أشباه "العلمانيين". فقد نشروا في صحافتهم أرقام هذه الحسابات والمشاريع الإنسانية التي مولوها والتي استفاد منها الشعب الفلسطيني.

وبهذه الطريقة لم ترتفع شعبيتهم وحسب بل فاجأوا الجميع بالنتائج التي حصدوها في الانتخابات التشريعية. وهذا ما يدعوه رِيْتشَارْ بْرَاوْنْ "سخرية الأحداث أو الوقائع" (7).

إلا أن سذاجة الخطاب "العلماني" هي أفدح مما ذكرنا. ففي الوقت الذي يبتبجح فيه أن الإسلاميين يتلقون التمويل من جهات أجنبية، وأعتقد أن هذه تهمة يمكن أن تشملهم هم كذلك، يستثمرونه محلياً بمساعدة المعوزين والمحرومين في الأحياء الشعبية خزان الانتخابات والانتفاضات المحتملة. ولنذكر فقط كيف أن هذا "التمويل" هو الذي سمح بإقامة مشاريع إنسانية من قبيل إقامة مؤسسات كاملة لمساعدة المصابين بأمراض العجز الكلوي ومؤسسات احتضان الأطفال المتخلى عنهم وبمساعدات دورية للمحتاجين في الأعياد الدينية وغير الأعياد. بل "الأدهى" هو أن جمعيات من نفس التلوين هي التي تفرض "الأمن" و"الأخلاق" في بعض الأحياء. لا يقول العلمانيون شيئاً عن هذا. بل ولا يقولون شيئاً، أو لا يقولون بنفس الجدية، عن الضربات المالية الموجعة في المؤسسات المالية العمومية

وتحويلها إلى حسابات خارج الوطن. هناك قاعدة حجاجية معروفة جداً تقول إن الموضوعات أو الأشياء التي لا نتحدث عنها غير موجودة. إذن إذا كانت هذه الخدمات التي يوفرها الإسلاميون تتم بفضل تمويل خارجي فهذا ما يريده كل الشرفاء. وهذا هو العمل المخلص. ولكن لماذا يسكت "العلمانيون" عن الإعانات، بل التمويلات، التي يتلقاها المغرب لتنمية هذا المشروع أو ذاك التي تظل مجرد مشاريع على الورق. فأين الأمانة الخطابية وأين أخلاق الكلمة الشريفة. وعلى كل حال فإن الأحزاب العلمانية المزيفة تلقت هي أيضاً التمويل من عديد من المصادر، ومع ذلك لم تظهر آثار هذا الدعم.

إن الغايات الحجاجية التي يسعى إليها هذا الخطاب هي مجرد الاستفزاز الانفعالي وليس خدمة الحقيقة، ناهيك عن الحق. هي التعبئة الانتخابية لكسب أصوات العامة التي تنعم بجهلها وليس العمل للكشف عن الحقيقة.

وهذا يعني، من الجهة الأخرى، أن التنظيمات ينبغي أن تعبئ الجمهور على أساس برنامج ومشروع مجتمعي يستجيب لإشباع الحاجات الإنسانية الضرورية من تعليم وصحة وشغل ومسكن وكرامة إنسانية ووطنية وقومية، والحال أن الأحزاب ليست فقط غير متوفرة على مثل هذه البرامج، بل إنها غير راغبة في ذلك إطلاقاً. إلا أن التنظيمات لو أنها طرحت برنامجها اليوم أو غداً فإن الناس لن يثقوا في ذلك بسبب انعدام المواصفات الأخلاقية التي ينبغي أن تتوفر في خطيب يضع نفسه موضع إقناع الناس بمشروع ما. والمقصود هنا هو الأخلاق الفاضلة للخطيب والخبرة أو حسن الاختيار وفعل الخير ومساعدة المحتاجين. والحال أن الكثير من قياديي المعارضة "العلمانيين" هم أشبه بنبلاء العصور الوسطى، وتاريخهم الاستغلالي للمأجورين ليس أقل جوراً من الأحزاب اليمينية. إن الخطاب يفتقد في مثل هذه المقامات لأية فعالية. فكيف يمكننا الاقتناع بأفكار الاشتراكية التي يقوم بالدعاية لها هذا العلماني أو ذلك إذا كان هو نفسه يتمتع بثروة تمت مراكمتها باستغلال العمال والمحرومين والتهرب من أداء الضرائب واستغلال المال العام لمصلحة شخصية.

هو هذا موضوع علم السياسية، أي التخطيط للمستقبل لتحقيق السعادة ليس للفرد بل للشعب كله. الخطابة هي العلم المساعد بل التابع لعلم السياسية. فعلى الخطابة أن تنسجم مع الغايات السياسية. على الخطابة أن تكون فاضلة بحسب فضيلة الغايات السياسية المستهدفة لسعادة كل الناس. لهذا كان علم السياسة العلم الأرقى لأن غايته أرقى لأنها غاية نهائية لا غاية بعدها، أي لا غاية أرفع من إسعاد كل الناس. ولهذا يؤكد أرسطو:

"إن الخير الأسمى هو حسب الرأي الشائع مكتف بنفسه. وحين نعبر بهذه الطريقة فإن فإننا نقصد إلى أنه لا يشمل فرداً منعزلاً يعيش حياة منعزلة ولكننا نقصد إلى أنه يشمل الأقارب والأولاد، وبكلمة واحدة يشمل الأصدقاء ومواطنينا، إذ الإنسان بطبيعته كائن اجتماعي" (8).

وأعتقد أن الجزء الأكبر من الخطاب الإيديولوجي في مغرب اليوم، حتى لا نقول كله، لا يستوفي هذا الشرط الأخلاقي. إنه كخطاب لا يقدم تصوراته العامة للحياة التي يقترحها على المغاربة. ثم إنه إذا افترضنا أنه يقدم هذا المخطط، فإن سلوك الفاعل الإيديولوجي أي الخطيب أو منتج الخطابات لا يستوفي الشرط الأخلاقي الذي يمكن أن يجعل الناس مطمئنين إلى مقترحاته ويتبنوها ويكافحون لأجلها. والأدهى والأمَرُّ، أن سلوك الزعيم قد يتعارض مع تصوراته المعلنة. كل هذا يجعل خطابه يعيش حالة من العطالة المزمنة. وتجعل الناس يعيش خيبات متعاقبة ويستسلمون إلى اليأس ويفقدون الثقة حتى في أهلها.

مثال تقليدي من خطابات الحركة الوطنية. كل القادة يتحدثون عن ضرورة تعريب الإدارة والتعليم. يسعى كل القياديين المنادين بالتعريب بتكوين أبنائهم في المؤسسات التعليمية الفرنسية والإنجليزية والألمانية الخ. أي إن هؤلاء يكونون أبناءهم بلغات غير العربية. الخطاب يقول شيئاً والممارسة تقول شيئاً آخر. الخطاب هنا يعيش حالة انفصام مرضي مع مرجعه أو نيته. الزعيم "الوطني"، ينصح بالتعريب للفقراء من أبناء الشعب. يريد توريط أبناء الشعب في العربية حتى يغرقوا في العطالة والتأخر عن العصر وحتى يجعلوا المواقع الإدارية والعلمية في جهاز الدولة من حظ أبنائهم وحدهم. والحقيقة أن في هذا يتساوى الزعيم الوطني والإسلامي والأمازيغي. إنهم جميعاً ينادون بتعميم تدريس العربية أو الأمازيغية لأبناء الشعب في الوقت الذي يحرصون على تكوين أبنائهم في المدارس والمعاهد والجامعات العصرية الغربية. هذا الانفصام بين الخطابة والنوايا، هو الذي تجعل المظهر الأخلاقي للسياسي عديم الجاذبية. المفروض أن الخطابة تعتبر تجسيداً للنواياً والمفروض أن يحصل تآلف بين الأقوال والنوايا. وهذا هو ما يدعى "الصدق". ولكن حينما نلاحظ تعارضاً بين السلوك والقول فمن حقنا الطعن في النوايا لعلاج هذا التنافر، ما دامت الوقائع ملموسة. بل إننا نستطيع الزعم بأن النوايا الحقيقية هي ما يتجسد في سلوك. ولهذا فإن أقوالهم كاذبة. وتبعاً لذلك فهي غير أخلاقية.

وتبعاً لذلك تطرح مسألة أخلاق السياسي المخطط للمستقبل ورفعه لشعارات يسعى بشكل محموم إلى توريط الناس فيها. وهذا المرض يعتبر من أكبر العلل الحجاجية التي تعاني منها الخطابة في المغرب. ولا يختلف هذا عن حرص "العلمانيين" والتغني بالوحدة النقابية. إلا أن هؤلاء يعمدون، بمجرد

ملاحظة القيادة تفلت من يدهم، إلى الإسراع بخلق نقابات جديدة. وهذا يعني أن ترديد شعارات الوحدة هي مجرد خطابة. وأن النوايا هي ما يتجسد في السلوك.

هناك لون سياسي آخر نال نصيبه من هذه التشوهات الأخلاقية: لنقل بسرعة إن الإسلاميين الذين ناهضوا تغيير "المدونة" بل ناهضوا نقطاً بعينها، منها تقييد تعدد الزوجات وتقييد الطلاق وسن الزواج والولاية وتمتيع الزوجة بثروات الزوج. الخ الخ. لقد اعترضوا على هذا لسبب بسيط وهو أنه يتعارض، في زعمهم، مع الشريعة الإسلامية وأنه ترتيب للمجتمع المغربي الإسلامي على قياس المجتمعات الغربية. وبغض النظر عن علاقة هذا بالإسلام وبالغرب، فقد سمعنا من علماء مسلمين، بمناسبة وبغير مناسبة، حملات على الغرب هكذا جملة وتفصيلاً. والواقع أن الحملة على الغرب بهذه الكيفية الجزافية تغطي على فضائح يضج بها العالم الإسلامي وتتورط فيه حكومات "إسلامية". هل منع السعوديات من التمتع برخصة سياقة السيارة من التعاليم الإسلامية؟ هل تشغيل الأسيويين والآسيويات في شروط غير إنسانية من تعاليم الإسلام؟ هل معاقبة بعض الجناة الذين ارتكبوا بعض المآثم الصغيرة تطبق عليهم أقصى العقوبات تصل إلى قطع اليد والإعدام في حين أن الذين وضعوا أيديهم على الثروات البترولية يرفلون في بحبوحة العيش الذي يتجاوز الخيال هل الإسلام يمكن أن يقبل هذا؟ لماذا إذن يسكت الإسلاميون عن كل هذا؟ أين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟. إن اختيار الإسلاميين بعض المواضع، في خطابتهم السياسية، وترك الأهم أي لب الإسلام الذي هو تحقيق الرفاهية للإنسان على الأرض والفوز في الآخرة، لهو سلوك مطعون فيه. سكوت الإسلاميين عن كثير من المواضيع الساخنة تجعلنا نعتقد أنهم هم أيضاً يضعون على رأس أهدافهم الفوز بمواقع في السلطة ولو على حساب الحق. إلا أن الأهم هو أن خطاب الإسلاميين كثيراً ما تبنى تأويلاً معيناً للقرآن الكريم وكأنه التأويل الوحيد الممكن. وهذا يدفع بهم إلى التطرف حينما يعتبرون أنفسهم مالكين للحقيقة التي لا يرقى إليها الطعن،.كما يجعلهم يرفضون أي شكل من الحوار مع غير المسلمين وغير المتدينين. وهذا هو الذي يمكن أن يؤدي إلى التطرف. إنهم وهم يمتنعون عن الاستماع إلى الآخر لكي يعملوا سوياً اعتماداً على نقاط تلاق أخلاق كونية وقيم إنسانية يفوتون على أنفسهم فرصة التخاطب مع الغير وإقتناص فرص التفاهم. وهذه الحال تؤدي إلى الانغلاقية والنرجسية ويؤدي محلياً إلى اعتبار من لا يوافقوننا هم مجرد مارقين ينبغي نبذهم إن لم أقل تصفيتهم. والواقع أن هذا التنابذ المحلي متقاسم مع "العلمانيين" الذين جعلوا صحافتهم مختصة في تلطيخ كل الإسلاميين ومحترفة في تصيد ما تتوهمه أخطاءهم. إن الانغلاقية في الخطاب الإيديولوجي المغربي متقاسمة في الواقع بين الإسلاميين و"العلمانيين".

هكذا يغدو شومسكي مجرد يهودي في نظر بعض الإسلاميين، رغم أن دفاعه عن القضايا العربية والفلسطينية لا ترقى إليها خطابات الإسلاميين. بل إن بعض المحسوبين على الإسلام يدعون بشكل مستفز للعواطف الدينية الطاهرة وخلال كل الحروب التي تشنها التوتاليتارية الأمريكية ضد العراق. ويزعم هؤلاء، وهم خليط، إلى أن التحالف مع الفاشية الأمريكية مباح لأن نظام صدام علماني وليس مسلماً. وكأن الجزار جورج بوش قد أصبح إسلامياً ولهذا جازت مؤازرته ضد العلماني صدام. ومن المفارقات العجيبة أن تُونِي بْلِيرْ وهو متعطش إلى بترول العراق، عطشه إلى دماء أطفال العراق، قد استشهد، خلال ندوة صحفية، في عز الصمود العراقي ضد الغزاة، بأقوال أحد القادة الشيعة العراقيين المناهضين لصدام. ونسي الملعون بْلِيرْ أن هؤلاء هم أنفسهم الذين يضعهم هو وجُورْجْ بُوشْ في محور الشر. هو هذا اختلاط الأوراق. وبقدر ما يتجاهل الإسلاميون هذه الألوان المحسوبة عليهم لا يرون العيوب إلا فيمن لا يشاطرهم الرأي ولو كان على اتفاق معهم في القضايا الإنسانية المصيرية. وكيف يسكت الإسلاميون مثلاً على أمر مهول، بل صاعق، نقرأه في النص الآتي لعَبْدِ البَارِي عَطْوانْ مدير جريدة **القدس العربي**: "الولايات المتحدة هي التي تصوغ بيانات القمة العربية، وهي التي تضع جداول أعمال وزراء الخارجية، وإلا كيف نفسر إسقاط كل إشارة إلى الانتفاضة ودعمها في هذه البيانات ومنع خطباء المساجد، بمن فيهم خطيب المسجد الحرام من الدعاء ضد أمريكا وإسرائيل والمطالبة بنصرة المسلمين في فلسطين وأفغانستان والشيشان" (9). لا إثارة في خطاب الإسلاميين لمثل هذه الموضوعات. إن المسؤولية الدينية تحتم عليهم إدانة هذه الممارسات خاصة حينما تكون صادرة من جهات تزعم تمثيل الإسلام. لماذا أثير هذه المسألة؟ أثيرها لكي أبين أن لا فرق بين الشرفاء والفضلاء وإن اختلفت الأديان والإيديولوجيات والألوان والأعراق والبلدان. إن تظاهرات أنصار السلام في إيطاليا أو لندن أو نيويورك أو موسكو أو برلين الخ، تحرك أعمق عواطفي الإنسانية وتشعرني حقاً أنني أنتمي إلى نفس الإنسانية التي ينتمي إليها هؤلاء المتظاهرون ضد الحروب الظالمة. بل وتخرجني من قوقعتي القومية والعرقية لكي أندرج في الأفلاك الإنسانية الرحبة. وأومن بأن هناك قيماً إنسانية، وفي مقدمتها العدل الإنساني. هذا الخطاب يتجاهله الإسلاميون. ولهذا فإن خطابهم يظل مسكوناً بمفارقة. لماذا يتعامون عن الفضيلة لدى غير المسلم. أعتقد أن هذا أهم انتقاد يمكن أن يوجه إليهم. وفي الوقت الذي يفتحون فيه صدورهم للفضيلة أنَّا وجدت في هذا الكون، وحينئذ سيدينون الرذيلة أنى وجدت ولو في أوساطهم. وعلى رأس هذه المعضلات التي ينبغي أن تخجلهم تورطهم السابق مع العدو الأمريكي في أفغانستان. عليهم أن يعتذروا عن هذا! كما ينبغي لليساري، الذي كان سبب دخول المئات إلى المعتقلات السرية،

أن يعتذر بعد التنكر للمنظومة الفكرية التي سببت الآلام لمئات العائلات. هذه أمور أساسية بل جوهرية، على اليساريين أن يعتذروا على ما تسببوا فيه من آلام للأبرياء، وبالخصوص للآباء والأمهات والأبناء.

إن النتيجة التي أريد الخلوص إليها هي أن الحوار إذا لم يكن يتحصن، وهو يخاطب الإنسانية بقيم فكرية وعواطف ومبادئ وأخلاق إنسانية مقبولة عند الجميع، فإنه سيصبح لا محالة توتاليتارياً أو ديكتاتوياً. ولكن ما يقال عن الإسلاميين يمكن قوله عن معارضيهم الذين لا يرون فيهم إلا الرذائل متجاهلين كل الخدمات الاجتماعية التي يقدمونها للناس ومواقفهم السياسية المشرفة وفعالية أسلوبهم التنظيمي وتدبيرهم الاقتصادي السديد. ولو تحلى الطرفان بالتفتح الذي وصفناه سابقاً لتصورنا إمكان الاتفاق عن طريق التنازلات المتبادلة المتفاوض عليها في الكثير من الملفات الساخنة، من قبيل "المدونة" بتشعباتها الساخنة.

من المواضيع الساخنة التي عرفها مغرب اليوم مسألة الثقافة واللغة الأمازيغية. وهنا أيضاً نصادف أمشاجاً من التصورات هي أقرب إلى التعبير عن المعاناة الانفعالية والرغبات المكلومة يختلط فيها الدفاع عن الهوية الأمازيغية المشروعة تاريخياً والعداء للعربية والعروبة والولاء غير المشروط للغرب. بل كثيراً ما انزلق هذا الخطاب فدخل دائرة المساس بالقيم الدينية الإسلامية. وربما بالغ بعضهم لكي يطالب بالتحالف مع اليهود والنصارى. وكما شاهدنا الإسلاميين والعلمانيين ينظرون إلى الواقع المتعدد بنظارات مختزِلة كذلك يفعل بعض الأمازيغيين. إن العالم بالنسبة إليهم مرتب ترتيباً نهائياً العربية والعروبة والإسلاميين والقوميين العرب والجامعة العربية كلها شرور في شرور والغرب وبالخصوص فرنسا والثقافة الفرنسية والحرف اللاتيني كلها خيرات. وحينما تكره العربية يسهل التنكر لكل حقوقهم التاريخية حتى وإن كانت ذات طبيعة غير دينية وغير لغوية مثل القضية الفلسطينية إذ الهوية الفلسطينية ذات بعد أعمق مما يتوهم الإسلاميون والأمازيغيون على السواء. إن تاريخ هذه المعضلة له امتداد يعود إلى آلاف السنين قبل ظهور الإسلام. الأمر يتعلق بحقوق تاريخية قبل أن تكون دينية. وحينما أقول تاريخية يعني أن المسيحيين هم أيضاً معنيون بهذه الحقوق. فهل نذكرهم بالمسيحيين الفلسطينيين المناضلين والمفكرين والأكاديميين الكبار، المناهضين للصهيونية، من عيار عزمي بشارة وإدوار سعيد وجورج حبش ونايف حواتمة وياسر عبد ربه وحنان عشراوي وبندلي صليبا الجوزي وقسطنطين زريق وإميل حبيبي الخ. إن الأمازيغي وهو واقع تحت تأثير الانفعال لا يستمع إلى صوت العقل، ولكن يرتمي في أحضان الانفعال الفوار. وفي مناخ مثل هذا لا يمكن أن ينضج فكر. والتنكر

للحقوق المشروعة للفلسطينيين يقر بمشروعية الصهيونية باعتبارها إيديولوجية أبارتايد. والواقع أن الإيديولوجية الأمازيعية تنحرف بهذا عن مسارها النبيل لكي تتخذ غطاءاً لتبرير الجهل تارة والكراهية طوراً آخر ولكي تصبح عامل عرقلة لكل التصورات التنويرية للمسألة الأمازيغية وذلك عبر الاستناد إلى الأفكار الإنسانية بل الأممية التي تخرجنا هي بالأساس من السديمية العدمية وتدخلنا إلى ضحى الصحو الحقيقي لا الوهمي. إنني كأمازيغي، أضع الانتساب إلى الإنسانية الفاضلة فوق كل اعتبار، أرى حق الأمازيغي يتلطخ في الغالب بدعوات لا علاقة لها إطلاقاً بمطالب الأمازيغيين الشرفاء. بل إن حصر مشاكل الأمازيغيين في المسألة الثقافية لهو عمل مشبوه متنكر للمطالب المستعجلة للأمازيغيين المحرومين. إن ترتيب المعضلة الاجتماعية للأمازيغ في مراتب دنيا يعتبر خيانة إنسانية لا تغتفر. إهمال المعضلة الاجتماعية طرح تفرضه النخبة المرفهة لا الأمازيغيون المقهورون الذين يكتوون بسعير حياة تفتقد إلى أبسط شروط الحياة المادية الكريمة.

هذه مجرد حالات الخطاب السياسي في بلدنا. ويبدو أن ما نتطلع إليه من خطابة وسجال سياسي بعيدٌ عن الاستجابة لشروط الفضيلة الإنسانية أولاً والفائدة المعرفية ثانياً واحترام العلم والعلماء ثالثاً ومعرفة الحدود والمقامات التي تخص أهل كل حرفة وصناعة رابعاً. ولا ينبغي في مثل هذه السياقات أن نعمد إلى العنف حيث ينبغي الاحتكام إلى العقل. إذ العقل والحكمة وحسن الاختيار هي الفضائل التي ينبغي أن تميزنا كآدميين عن العجماوات.

الهوامش

1- Aristote ,**Ethique de Nicomaque** , ed. Flammarion , Paris, 1965, p. 241

2- عن، بارتلمي سانتهيلير، "المقدمة"، أرسطو، **علم الأخلاق إلى نيقوماخوس**، ترجمة، أحمد لطفي السيد، منشوراتت دار صادر، القاهرة، 1924. ص. 24

3- Pierre Aubenque : **La prudence chez Aristote**, éd P U F, 1997, p. 107

4- Platon, **Gorgias** , ed. Flammarion , Paris 1993, p. 142

5- Aristote ,**Ethique de Nicomaque** , ed. Flammarion , Paris, 1965, p. 20

6- Aristote , **Ethique de Nicomaque ,** p. 20-

7- Richard Brown , **Clefs pour une poétique de la sociologie**, ed. Actes du sud, 1989, p.p. 249_50

8- نفسهن ص. 28

9- عبد الباري عطوان، "فرنسا تستنجد بالعرب"، **القدس العربي**، العدد 4272 ، 14 فبراير 2003